الإمام المحدّث
أبـو عيسى التـرمـذي
وكتابه الجامع
(٢٠٩هـ - ٢٧٩هـ)



بقلم الأستاذ : أحمد اسماعيل

تقدم لنا في الحلقة الأولى، التعريف بسيرة هذا الإمام المحدّث، ومنزلة كتابه الجامع وشروطه وأقسامه، واتهام بعض العلماء للترمذي بالتساهل في تصحيحه لبعض الأحاديث التي رواها في جامعه، وفي هذه الحلقة نواصل ونتم ما لا منه بد، لإضفاء مزيد من البيان وما امتاز به هذا الجامع على غيره من كتب الحديث النبوي الشريف.

الأحاديث الثلاثية :

لقد روى الترمذي حديثاً واحداً ثلاثياً في جامعه، في كتاب الفتن وهذا نصه: حدثنا اسماعيل بن موسى الفزاري بن ابنة السدي الكوفي، حدثنا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : (يأتي على الناس زمان الصابر على دينه كالقابض على الجمر). قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه اهـ.

ففي هذا الحديث ثلاث وسائط بين الترمذي وبين رسول الله ﷺ.

وليس في جامع الترمذي ثلاثي غير حديث أنس المذكور، وأما في صحيح البخاري فإثنان وعشرون ثلاثياً قد افردها العلماء بالتأليف، كعلي القاري الهروي. قال صاحب كشف الظنون: وتنحصر الثلاثيات في صحيح البخاري في اثنين

وعشرين حديثاً، الأغلب عن مكي بن ابراهيم، وهو ممن حدثه عن التابعين، وهم في الطبقة الأولى من شيوخه، مثل محمد بن عبدالله الانصاري، وأبي عاصم النبيل، وأبي نعيم، وخلاد بن يحيى، وعلي بن عباس، وعليه شرح لطيف لمحمد شاه بن حاج حسن، المتوفى سنة ٩٣٩هـ.

وأما صحيح مسلم فليس فيه ثلاثي، وكذا سنن أبي داود والنسائي ليس فيهما ايضاً، وأما ابن ماجه ففيه عدة ثلاثيات، وهذه الثلاثيات من طريق جبارة بن المفلس.

وأما الدارمي فثلاثياته أكثر من ثلاثيات البخاري، كذا في (الحطة) ص ١١٣، قال في كشف الظنون: ثلاثيات الدارمي، هي خمسة عشر حديثاً، وقعت في مسنده بسنده اهـ.

وقال المباركفوري: وأما مسند أحمد: فثلاثياته تزيد على ثلاثمائة حديث، وليعلم ان بيني - أنا المباركفوري - وبين رسول الله ﷺ في اسناد ثلاثي الترمذي المذكور اثنين وعشرين واسطة اهـ.

رتبة جامع الترمذي :

اختلف العلماء في رتبة جامع الترمذي، هل هي بعد الصحيحين، أو بعد سنن أبي داود، أو بعد سنن النسائي؟.

قال في كشف الظنون: جامع الصحيح للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي وهو ثالث الستة في الحديث، يعني ان رتبته بعد الصحيحين. وقال السيوطي في التدريب ص ٥٦ قال الذهبي: انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي، لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما اهـ.

جامع الترمذي والحديث الموضوع :

ليس في جامع الترمذي حديث موضوع، وما ذكره الحافظ ابن الجوزي في موضوعاته، ثلاثاً وعشرين حديثاً مما أخرجه الترمذي في جامعه وحكم عليها بالوضع !!.

فالتحقيق انها ليست بموضوعة كما حققه الحافظ السيوطي في كتابه (القول الحسن في الذب عن السنن) ولا تعجب من ابن الجوزي أنه كيف حكم عليها بالوضع، وهي في جامع الترمذي، فإنه قد حكم على حديث بالوضع وهو في صحيح مسلم!! ولا شك انه متساهل في الحكم بالوضع، كما أن الحاكم متساهل في الحكم بالتصحيح وتساهلهما مشهور.

قال الحافظ ابن حجر: غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، والذي ينتقد عليه بالنسبة الى ما لا ينتقد قليل جداً ... قال: وفيه من الضرر ان يظن مالم يكن بموضوع موضوعاً، عكس الضرر بمستدرك الحاكم، فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحاً، وقال: ويتعين الاعتناء بانتقاد الكتابين، فإن الكلام في تساهلهما، وعدم الانتفاع بهما الا لعالم بالفن، لأنه ما من حديث الا ويمكن أن يكون قد وقع فيه تساهل اهـ.

أحاديث الجامع والعمل بها :

قال الترمذي في كتاب العلل، الذي في آخر جامعه: جميع ما في هذا الكتاب - يعني جامعه -

من الحديث ، هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين: حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ «جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر ولا سفر» وحديث النبي ﷺ أنه قال: «من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» قال: وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب اهـ.

بعض عادات الترمذي في جامعه:

منها أن يترجم للباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه، وأُخرج حديثه في الكتب الصحاح، مثل قوله: هذا الباب فيه حكم من حديث صحابي آخر لم يخرجه من حديثه، ولا يكون الطريق الى الأول، إلا ان الحكم صحيح ثم يتبعه بأن يقول: وفي الباب فلان وفلان، ويعد جماعة منهم الصحابي الذي أخرج ذلك الحكم من حديثه.

وفي اختيار الترمذي هذا الصنيع فوائد:

منها: ان يطلع الناس على هذا الحديث غير المشهور.

ومنها: اظهار ما في سنده من علة.

ومنها : بيان ما في الحديث من زيادة أو شيء آخر.

ومنها : انه يعقد الباب أولاً ثم يروي حديثاً واحداً أو أكثر، ثم إن كان فيه كلام يتكلم ثم يقول: وفي الباب عن فلان وفلان.

ومنها : ان الحديث اذا كان عنده حسن مع الغرابة، فيقول : هذا حديث حسن غريب، فيقدم وصف الحسن على الغرابة وقد عكس هذا في بعض المواضيع كما قال في باب ما جاء في الأربع قبل العصر وبعد رواية حديث ابن عمر مرفوعاً: «رحم الله امرءاً صلى قبل العصر اربعاً»: هذا حديث غريب حسن، كذا وقع في بعض النسخ، قال العراقي: جرت عادة المصنف ان يقدم الوصف بالحسن على الغرابة، وقدم هاهنا غريب على حسن، والظاهر انه يقدم الوصف الغالب على الحديث فإن غلب عليه الحسن، قدمه وان غلبت عليه الغرابة قدمها، وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف الا من هذا الوجه، وانتفت فيه وجوه المتابعات والشواهد فغلب عليه وصف الغرابة اهـ.

فوائد : في شرح بعض الألفاظ التي استعملها الترمذي في هذا الكتاب فيما يتعلق بتصحيح الاحاديث وضعيفها.

الفائدة الأولى: تعريف الحسن عند الترمذي، وهو ما ذكره في كتاب (العلل الصغير) بقوله: وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإننا أردنا حسن اسناده عندنا.

وكل حديث يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن.

الفائدة الثانية: قول الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في مقدمة شرحه للمشكاة : من عادة الترمذي أن يقول في جامعه: حديث حسن صحيح، حديث حسن غريب، حديث غريب صحيح، ولا شبهة في

جواز اجتماع الحسن والصحة بأن يكون حسناً لذاته صحيحاً لغيره، وكذا في اجتماع الغرابة والصحة كما أسلفنا وأما اجتماع الغرابة والحسن فيستشكلونه: بأن الترمذي اعتبر في الحسن تعدد الطرق فكيف يكون غريباً؟ ويجيبون بأن اعتبار تعدد الطرق في الحسن، ليس على الاطلاق بل في قسم منه، وحيث حكم باجتماع الحسن والغرابة، المراد قسم آخر. وقال بعضهم: اشار بذلك الى اختلاف الطرق وان جاء في بعض الطرق غريباً، وفي بعضها حسناً، وقيل: الواو بمعنى، أو بأنه يشك ويتردد في أنه غريب أو حسن، لعدم معرفته جزماً. وقيل: المراد بالحسن هنا، ليس معناه الاصطلاحي بل اللغوي، بمعنى ما يميل اليه الطبع، وهذا القول بعيد جداً اهـ.

أما القول بأن مراد الترمذي حسن صحيح، المراد به أن ذلك راجع الى الاسناد، فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين: أحدهما اسناد حسن، والآخر اسناد صحيح، استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح.

قال ابن دقيق العيد: رد ذلك بأنا وجدنا في كلام الترمذي في مواضع قوله: هذا حديث حسن صحيح، لا يعرف الا من هذا الوجه.

قال: والذي أقول في جواب هذا السؤال: إنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصور ويفهم ذلك فيه اذا اقتصر على قوله: حسن، فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار، لا من حيث حقيقته وذاته، وشرح ذلك وبيانه، أن هاهنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض، كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً، فوجود الدرجة الدنيا، كالصدق وعدم التهمة بالكذب، لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والاتقان، فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك الدنيا كالحفظ مع الصدق، فيصح أن يقال في هذا: إنه باعتبار الصفة الدنيا وهي الصدق مثلاً، صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان، ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً.

ويؤيد ورود قولهم: هذا حديث حسن، في الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود في كلام المتقدمين اهـ.

قال ابن حجر في شرح النخبة: إذا اجتمع الصحيح والحسن في وصف واحد، فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟

وهذا يحصل منه التفرد بتلك الرواية، قال: ومحصل الجواب ان تردد أئمة الحديث في ناقليه للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه انه حذف منه التردد لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح، وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده.

وعلى هذا، فما قيل فيه: حسن صحيح دون ما قيل فيه: صحيح، لأن الجزم اقوى من التردد، وهذا حيث التفرد، والا اذا لم يحصل التفرد

فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار اسنادين، أحدهما صحيح، والآخر حسن. وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح، فوق ما قيل فيه صحيح فقط، اذا كان فرداً، لأن كثرة الطرق تقوي.

فإن قيل: قد صرح الترمذي بأن شرط الحسن، ان يروى من غير وجه، فكيف يقول في بعض الأحاديث: حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه؟

فالجواب: ان الترمذي لم يعرِّف الحسن مطلقاً، وإنما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: حسن من غير صفة أخرى، وذلك انه يكون في بعض الأحاديث حسن صحيح وغريب، وتعريفه إنما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في أواخر كتابه: وما قلنا في كتابنا: حديث حسن، فإنما اردنا به حسن اسناده عندنا لكل حديث يروى، لا يكون راويه متهماً بالكذب من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذاً، فهو عندنا حديث حسن، يعرف بهذا انه إنما عرف الذي يقول فيه: حسن فقط.

أما ما يقول فيه: حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب، فلم يعرّج على تعريف ما يقول فيه: صحيح فقط أو غريب فقط، وكأنه تركه استغناء بشهرته عند أهل الفن، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه: حسن فقط، إما لغموضه، وإما لأنه اصطلاح جديد، وذلك قيد بقوله: عندنا، ولم ينسبه الى أهل الحديث كما فعل الخطابي.

وبهذا التقريب يندفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها، ولم يستقر وجه توجيهها فلله الحمد على ما ألهم وعلم، ورحم الله إمامنا العلامة المحدث، أبا عيسى الترمذي وجزاه عن هذه الأمة خير الجزاء.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

